الأنباء
الاثنين 3 سبتمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

دعا لامتداد التحقيق إلى الحالات السابقة للطلبة الضباط

الشاهين: خطوات «الدفاع» مقدّرة وننتظر نتائج لجنة التحقيق المشتركة

أكد النائب أسامة الشاهين أهمية الوظائف والخدمة العسكرية والأمنية، والتي أولتها الشريعة الإسلامية السمحة مكانة كبيرة فجعلت من يقتل دفاعا عن دارة أو ماله شهيدا، وكذلك أولى لها دستور الدولة المكانة اللائقة في أكثر من مادة ومنها المادة 47 والتي تنص على أن «الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون». وأوضح النائب أسامة الشاهين أن حادثة وفاة الطالبين ضابطين ــ هديب السوارج وفالح العازمي (رحمهما الله) ــ من الدفعة 46 والإصابة البليغة للطالب ضابط حمد المطيري وعدد من زملائه، قد هزت المجتمع الكويتي بأسره، سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد المتوفين بالرحمة وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، ومتمنين الشفاء العاجل للمصابين. وأشاد النائب أسامة الشاهين بقطع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد رحلته العلاجية لأداء واجب العزاء، بجانب اتخاذ قرارات إدارية حاسمة وشفافة تمثلت في (تشكيل لجنة) تحقيق مشتركة مع وزارتي الصحة والعدل، وإيقاف 11 مسؤولا عسكريا إشرافيا وميدانيا عن العمل.

وشدد النائب أسامة الشاهين على أهمية إعلان نتائج عملية للجنة التحقيق تضمن عدم تكرار مثل هذه التجاوزات مستقبلا، وكذلك فتح باب التحقيق وامتداده إلى الحالات السابقة المماثلة مثل الطالب ضابط فيصل العبيد (رحمه الله)... وغيره، لتأخذ العدالة مجراها، مع اعتبار جميع الحالات ضمن شهداء الواجب، حيث أزهقت أرواحهم الطاهرة وهم يستعدون لحماية تراب الوطن الغالي.

«الإعاقة» تشيد باقتراح الشاهين: عقوبات لمستخدمي مواقف المعاقين

أشادت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة باقتراح النائب أسامة الشاهين بشأن إصدار لوحات خاصة لمواقف المعاقين مع تحديد لون اللوحات بحسب كل فئة والحزم في تطبيق القانون على كل من يستخدم المواقف المخصصة للمعاقين. وتلقت وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة رد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على اقتراح الشاهين وخاطبت به مجلس الأمة وجاء في اقتراح الشاهين:

1ـ أن تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بإصدار لوحات خاصة لمواقف المعاقين كما هو معمول به حاليا ولكن تكون هذه اللوحات بعدة ألوان حسب الفئات التالية:

- لون للمعاق الذي يقود السيارة بنفسه.
- لون للمعاق الذي لديه سائق.
- لون للمكلف برعاية المعاق ويقوم بعملية نقله.

2ـ لا يسمح للمكلف بالوقوف في المواقف المخصصة للمعاقين دون وجود المعاق معه.

3ـ تكون صلاحية اللوحات طويلة الأمد بالنسبة للإعاقات الشديدة والمتوسطة.

4ـ تكتب خلف اللوحة التعليمات والغرامات المفروضة في حالة عدم تطبيق القانون.

وقالت الهيئة العامة لشئون الإعاقة في ردها أن الهيئة تثمن الاقتراح المقدم من النائب وترى أن له قدرا كبيرا من الوجاهة ويستحق الدراسة والمناقشة مع الإدارة العامة للمرور وقد عقدت عدة اجتماعات مع وكيل وزارة الداخلية لبحث سبل تفعيل القانون رقم 8 لسنة 2010 والإجراءات اللازمة ومنها الآتي:

- تفعيل المادة 63 من القانون رقم 2010/8 في شأن استخدام مواقف السيارات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تفعيل عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تتجاوز 100 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من استخدم مواقف السيارات الخاصة بذوي الإعاقة دون وجه حق على أن يسبقها حملة إعلامية توعوية لتنبيه قائدي المركبات بعدم استخدام هذه المواقف.
- لا يتم اعتماد أي أمر صلح في مثل هذه المخالفة مثلما كان معمولا به قبل تفعيل القانون كما لن تكون هناك أي استثناءات لمخالفي قانون المرور.
- تجديد بطاقات الإعاقة الممنوحة لهم والالتزام بالبطاقات الجديدة الصادرة عن «الهيئة» والتأكد من صلاحيتها لتجنب المخالفة.
- إجراء الربط الآلي مع «هيئة ذوي الإعاقة» للتأكد من هوية ذوي الإعاقة في حال توقيع المخالفة المرورية.
- تركيب كاميرات مراقبة في مواقف ذوي الإعاقة لرصد المخالفين وإصدار إنذار لقائد المركبة حتى لا يستغل هذه المواقف.
- تزويد قطاع المرور بأسماء ذوي الإعاقة الذهنية حتى لا تصدر لهم رخص قيادة حفاظا على حياتهم وحياة الآخرين ومدى إمكانية سحب الرخص الصادرة لهذه الفئة في وقت سابق.
- تطبيق المادة رقم 37 من قانون ذوي الإعاقة بشأن إعفاء هذه الفئة من رسوم وزارة الداخلية.
- تطبيق المادة رقم 5 من قانون ذوي الإعاقة المتعلقة بتخصيص مراكز خدمة في وزارات الدولة لإنجاز معاملات هذه الفئة.
- تفعيل المادة رقم 21 من قانون ذوي الإعاقة التي تنص على تخصيص أماكن للمعاقين في وسائل النقل العام.

الجيران: نطالب بالكشف عن قتلة الشيخين العلي والحسيني

د.عبدالرحمن الجيران

طالب النائب السابق د.عبدالرحمن الجيران في تصريح خاص لـ «الأنباء» رئيس وأعضاء مجلس الأمة بالكشف عن الجناة المتسببين في مقتل الشيخين وليد العلي وفهد الحسيني خلال أدائهما رسالتهما في نشر الإسلام والسلام في ربوع العالم، مشيرا الى ان الكويت تعرضت الى الكثير من الجرائم الإرهابية المتتالية التي تتنافى مع القيم الإنسانية.

وأضاف ان المجتمع الكويتي عبر عن أصالته وعروبته في وقوفه صفا واحدا خلف قيادته المباركة، مؤكدا ان مثل هذه الأفعال الشنيعة تتنافى مع روح الإسلام والقيم الإنسانية والشرائع السماوية وهي رسالة للجميع بضرورة توحيد الصف ونبذ الفرقة والخلافات والعمل لما فيه مصلحة البلاد.

وأشار الى ان الشيخين الراحلين وليد العلي وفهد الحسيني كانا نموذجا رائعا للكويتيين العاملين على نشر الفضيلة في دول العالم والتعريف بالإسلام السمح ونبذ العصبية والأفكار الهدامة، مبينا اننا مستمرون في المطالبة بالكشف عن الجناة والإجراءات التي قامت بها الحكومة في بوركينا فاسو بحق أولئك المجرمين.

خلال ندوة نظمتها حملة "متى نسكن" في ديوانه السبت الماضي

الخضير: تخبط من قبل بعض الجهات الحكومية في حل الأزمة الإسكانية

د.حمود الخضير

أعرب النائب د.حمود الخضير عن تفاؤله بتجاوب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وتعاونه في إنصاف المواطنين المتضررين من بعض القرارات المتضاربة لدى بعض الجهات الحكومية المعنية بالرعاية السكنية، وتعهد الخضير أمام الحضور في ندوة أقامها في ديوانه السبت الماضي بأن ينقل همومهم ورغباتهم إلى رئيس الوزراء من أجل إنصافهم.

وقال د.الخضير، في الندوة التي دعت لها حملة «متى نسكن؟»، إن ما يحصل في منتزه ابوحليفة غير مبرر، وهو يؤكد تخبط بعض الجهات الحكومية في حل الأزمة الإسكانية، مشيرا إلى أن وزير البلدية السابق ووزير الاعلام الحالي محمد الجبري خاطب مدير عام البلدية في الحكومة السابقة يبلغه بأن هيئة الزراعة تنازلت عن أرض منتزه أبوحليفة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، إلا أن ما لاحظناه أن هذا الموضوع توقف وبدا ان هناك شيئا ما يعيق تنفيذه وهو ما يتسبب في الإضرار بآلاف الاسر الكويتية لاسيما من كان ينتظر الحصول على قسيمة في هذا الموقع بعد تأكيد الجبري تنازل هيئة الزراعة عن هذا المنتزه.

وأوضح أنه سينقل إلى رئيس الحكومة هذا الموضوع وبإخطاره بضرورة التدخل لإنصاف المواطنين، خصوصا أن اللجنة الإسكانية أقرت مقترحا للنائب عبدالله فهاد يتعلق بمنتزه أبوحليفة وضرورة تخصيصه للرعاية السكنية، إلا أن الحكومة لم تتجاوب أو تتعاون مع المجلس بهذا الخصوص فكان لزاما تصعيد الأمر إلى رئيس الوزراء.

وتطرق الخضير في ندوته إلى عزوف المواطنين عن السكن في المناطق البعيدة، مقترحا زيادة مساحة القسيمة بها من 400 متر مربع إلى 600 متر مربع بهدف تحفيز المواطنين على السكن فيها، والمساهمة في تقليص الطلبات، معربا عن أمله في تعاون الحكومة في هذا الجانب. وتحدث رئيس حملة «متى نسكن؟» مشعان الهاجري خلال الندوة مثنيا على ما قاله النائب الخضير، مؤكدا أنه يعبر عما تتطلع له الحملة والمواطنون الذين يتطلعون إلى بذل السلطتين جهودا أكبر من أجل حل القضية الإسكانية وتوفير السكن المناسب للمواطنين باعتباره أحد الحقوق المكفولة لنا في الدستور.

الحلول الترقيعية كقطع التيار الكهربائي لن تجدي نفعاً

عسكر: بناء مدن عمالية جديدة للقضاء على مشكلة العزاب

عسكر العنزي

أوضح النائب عسكر العنزي أن قطع التيار الكهربائي أو سواه من حلول لن تقضي على مشكلة العزاب في المناطق السكنية، إذ ان السيطرة على الأمر تحتاج إلى ضبط وحزم ربما لا يتوافران أو بالأحرى لا يمكن تطبيقهما بإتقان.

وبيّن عسكر في تصريح صحافي أن حل مشكلة العزاب يكمن في إنشاء المدن العمالية الجديدة، خصوصا أن وزير الدولة للشؤون البلدية حسام الرومي رد الاقتراح الذي تقدم به، وقال إن البلدية على وشك البدء في إنشاء أول مدينة للعزاب جنوب الجهراء بعد توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد عسكر على ضرورة إيجاد حل جذري للمشكلة، لافتا إلى أنها ليست وليدة اللحظة والحلول الترقيعية لن تجدي نفعا، مطالبا بضرورة الإسراع في إنشاء المدن العمالية الست التي أعلن عنها الوزير وهو الحل المنطقي الذي يجب التوجه إليه مباشرة، وبناء مدن عمالية مزودة بجميع الخدمات سواء كانت صحية أو ترفيهية أو أمنية أو اجتماعية.

وأكد العنزي أن مشكلة العزاب في المناطق السكنية تفاقمت ولا أحد ينكر أن هناك ممارسات سلبية يصعب السيطرة عليها ومنها الكثافة السكانية والمرورية العالية وانخفاض مستوى النظافة وانتشار مظاهر التخريب والتشويه للمرافق العامة وارتفاع معدلات الجريمة وخرق القانون وانتشار مخالفات البناء ومزاحمة العوائل وتحويل المناطق السكنية إلى مناطق غير محببة للعوائل.

هايف لمحاسبة المتسببين في وفاة الطلبة الضباط

محمد هايف

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

طالب النائب محمد هايف وزير الدفاع بإحالة رئيس الأركان العامة للتحقيق والقبض على جميع المسؤولين فيما وصفها بـ «مجزرة كلية الضباط» ومنعهم من السفر وإيداعهم السجن إلى حين انتهاء التحقيقات. وقال هايف في مؤتمر صحافي عقدة بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما حصل في وزارة الدفاع بمعسكرات الجيش خلال دورة الطلبة الضباط «هي جريمة نكراء ومجزرة أدت إلى مقتل اثنين من الطلبة الضباط ووقوع أكثر من مصاب».

وأضاف: «استمعت للأحداث من المصابين في المستشفيات ومن ذوي المتوفين رحمهم الله، والأسلوب الهمجي الذي تعرض له الطلبة من الوقوف لساعات طويلة تحت الشمس والضرب بالبسطار على الرأس وبقية الجسد والضرب بالغايش، وحمل الأرصفة الثقيلة، وأخطر ما في الموضوع هو منعهم من الماء والإسعاف، حيث إنهم طلبوا الماء والإسعافات ولكن لم يسمع أحد لهم لدرجة أن بعضهم مات قبل أن يخرج من المعسكر».

واعتبر أن ما حصل «جريمة أخطر من جريمة قتل المواطن الميموني، رحمه الله، التي حصلت في السابق عندما تعاون بعض الضباط بأحد المخافر وتسببوا في قتله، فهذه المجزرة حصلت على مرأى ومسمع عدد من الضباط والمدربين، وإشرافهم على هذه المجزرة بحد ذاته جريمة».

وأكد هايف «أن المسؤولية تقع على مسؤوليهم وعلى رأسهم رئيس الأركان كونها ليست الحادثة الأولى ولم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية بعد حالات الوفاة السابقة حتى لا تحصل مثل هذه الجريمة التي فقدنا فيها اثنين من الشباب وبعض المصابين الذين في المستشفى وحالة أحدهم خطرة». وشدد على أنها «مهزلة تدار في المعسكرات يجب ان يحاسب عليها المسؤولون»، مطالبا اللجنة التي شكلت من جميع الوزارات ـ وإن شاء الله انهم محل ثقة ـ بسرعة التحقيق في أقرب وقت وتحويل المخطئين للنيابة العامة بعد الانتهاء من التحقيق وليس إيقافهم عن العمل فقط». وأوضح ان «مثل هذه الجريمة لا ندري كم تصل الأحكام فيها وربما تصل للإعدام، ويجب على وزير الدفاع إحالة رئيس الأركان للتحقيق وإيقافه عن العمل لأني أراه هو المسؤول الاول في وقوع هذه الجريمة بالإضافة الى انه تمت في عهده جريمتان ولابد ان يكون أول واحد يمثل أمام التحقيق والمحاكمة».

وقال: «أثق في أن لدى الشيخ ناصر القدرة على إحالة رئيس الأركان العامة ومحاسبته، ولا نقبل منه التأخر عن هذا القرار خاصة ان هناك قرارات من وزارة الشؤون تمنع العمالة من العمل في الشمس، فكيف يتم إيقاف شباب تحت الشمس لدرجة وصلت الى ان أدمغتهم نشفت وأصابهم الجفاف في الكلى وتخثر في الدم نتيجة اشتداد الحرارة؟». وتابع: «هذه الجريمة النكراء لا يمكن أن نغض الطرف عنها او التعاون والتسامح مع من أشرفوا وسمحوا وباركوا مثل هذه التدريبات الهمجية التي لا يمكن ان تقبل لا دينا ولا شرعا ولا قانونا، وحتى أن الشريعة الإسلامية منعت إيذاء الحيوان ومنعه من الشراب وتعذيبه وتحميله فوق طاقته، فما بالكم مع بشر وفلذات أكبادنا؟».

وقال: «إن هذا الجريمة هي من أخطر الوقائع التي حصلت في الكويت ولا يمكن التساهل معها، وسنستدعي رئيس الأركان وكبار الضباط للتحقيق معهم في لجنة حقوق الإنسان إذا تقدم أهالي المقتولين بشكاوى في اللجنة.

وطالب ذوي المصابين والمقتولين بتقديم الشكاوى للجنة حقوق الإنسان والمخافر، وألا يستمعوا للتبريرات غير المقبولة ممن يديرون هذه المعسكرات.

وزاد «نعلم ان لجنة التحقيق التي شكلها رئيس الأركان لم تكن حيادية ونشكر وزير الدفاع الذي ألغاها وشكل لجنة من خارج الوزارة». وقال: «يجب القبض عليهم وسجنهم وإبقائهم قيد الإقامة ومنعهم من السفر حتى تنتهي التحقيقات، فمن غير المقبول ان يكونوا طلقاء بعد هذه الجريمة النكراء»، مطالبا اللجنة المشكلة حاليا بإعادة النظر في الوفيات السابقة من الدفعات الماضية وفتح ملفاتها ومحاسبة المخطئين فيها خاصة أنهم ادعوا سابقا ان الطلبة المتوفين فيهم عاهات وأمراض.

وتضرع هايف في ختام تصريحه إلى الباري عز وجل بأن يصلح بلادنا ويصلح الأحوال، وأعرب عن أمله من الشيخ ناصر صباح الأحمد في ان يكون «محاربا للفساد بوزارة الدفاع، ويقضي على الفساد الذي عشعش في تلك القيادات التي لاتزال وكأنها في أبراج عاجية لا تنظر لما يحدث في المعسكرات».

الاتحاد الكويتي للمزارعين

إعلان

تعلن اللجنة المكلفة بإدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين عن دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد بالمقر الرئيسي للاتحاد الكائن بمنطقة الشويخ الصناعية للانعقاد وذلك في تمام الساعة الرابعة عصراً بتاريخ 2018/10/3م وذلك بناءً على نص المواد (25، 26، 27، 30) من النظام الأساسي للاتحاد وذلك للنظر في الموضوعات الآتية:

١: حل أي مجلس إدارة سابق للاتحاد.

٢: انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

كما تعلن اللجنة عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢) من الاخوة أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد طبقاً لنص المادة (٣٢) من النظام الأساسي للاتحاد، فعلى الاخوة أعضاء الجمعية العمومية الراغبين في الترشح تقديم طلباتهم إلى مقر الاتحاد الرئيسي بالشويخ الصناعية خلال مواعيد عمل الاتحاد اعتباراً من ٢٠١٨/٩/٣ حتى ٢٠١٨/٩/١٨.

ملحوظة: تقبل طلبات الترشيح من المرشح شخصياً خلال المواعيد المحددة أعلاه.

والله الموفق ،،،

رئيس اللجنة المكلفة بإدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين
محمد إبراهيم الرمضان